

تاريخ القبول: 2020/6/01

تاريخ المراجعة: 2020/4/06

تاريخ الإرسال: 2020/3/17

تحولات المجتمع الريفي بالحضنة إبان الحقبة الاستعمارية 1863-1954.

الأستاذ الدكتور كمال بيرم.

جامعة المسيلة.

تاريخ الإرسال	تاريخ المراجعة	تاريخ القبول
17 مارس 2020	06 أفريل 2020	01 جوان 2020

الملخص:

شكلت منطقة الحضنة كغيرها من مناطق النجود بالجزائر جزءا من الفضاء القبلي الرعوي، بحيث عاشت فيه خلال التاريخ الحديث قبائل انصهرت بفضل القرابة أو الجوار وكونت ما أصبح يطلق عليه بالمجتمع الحضني، والذي ظل متماسكا في نسيجه التقليدي إلى غاية اختراقه من قبل الاحتلال الفرنسي منذ 1840. وانطلاقا من مقاومات قبائل الحضنة القوية واستمرارها ضد الاحتلال فقد كانت عرضة لسياسة تفكيك وتهجير وتحول في أنماط حياتها القبلية التقليدية التي تقوم على الترحال إلى مجتمع مستقر تجاوز مرحلة العشيرة والقبيلة لينسج نسيجا اجتماعيا جديدا في ظل تطور السياسات الاستعمارية العديدة مع بروز فئة المعمرين الأوروبيين من فرنسيين و يهود. ولكن ما هو شكل القبيلة التي نتحدث عنها بالنسبة لمنطقة الحضنة؟ وكيف عملت فرنسا على تفكيكها. وما مظاهر تحولات المجتمع القبلي بالحضنة بين بداية تطبيق قانون 1863 إلى 1954 ذلك ما نحاول الإجابة عليه في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الحضنة، القبيلة، الاحتلال التحولات.

Le résumé :

La société hodnéenne précoloniale était complètement rurale, et caractérisée par une structure hiérarchique ou l'unité supérieure de l'organisation sociale était la tribu. Les fondements économiques de la société hodnéenne précoloniale consistaient en la pratique de l'élevage et quelques cultures vivrières.

Au premier contact de la colonisation, le monde rural du Hodna, allait être l'objet d'une grande transformation, une altération progressive se manifeste sur le plan de la vie collective, suite a une politique de désagrégation des tribus par le biais du décret du 22/04/1863 du Sénatus consulte, dont les tribus des Hodna étaient un champ d'exercice par des opérations chirurgicales.

Mots clés : Hodna, tribu, mutation, colonisation.

مقدمة:

اتسم المجتمع الريفي الجزائري عامة ومنطقة الحضنة على وجه الخصوص قبل الفترة الاستعمارية، حسب الدراسات التاريخية، ببنية اجتماعية و اقتصادية متماسكة مستقلة عن كل تدخل خارجي، و وضع لنفسه تنظيما يكفل له الاستمرارية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مستقل، إلا أن الاحتلال الفرنسي قام باختراق قوي لهذه البنية وحدث بها تحولات عديدة مست قواعد معيشته المادية والمعنوية. إذ عمد الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر سنة 1830 إلى اختراق المجتمع والاقتصاد الأهلي الجزائري من خلال محاولات تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري عامة، بطريقة عنيفة مثل اغتصاب أو مصادرة الأراضي للقبائل الثائرة، والطرد التعسفي للسكان إلى المناطق القاحلة والوعرة، والتهجير خارج الوطن، ثم المحاولات المتعددة للاستيعاب الديني والثقافي المتصاحب باحتقار وامتهان للثقافة المحلية، وهو الشيء الذي أدى إلى تأصيل العداء لدى المجتمع تجاه الإدارة الاستعمارية فترة الاحتلال والذي ترافق بالتمرد والمقاومة المسلحة ثم العصيان ورفض التعامل مع الإدارة الاستعمارية، وبالتالي خلق شبكة علاقات تنظيمية واجتماعية خارجة عن النسق الثقافي الاستعماري.

في هذا الإطار تدرج مساهمتنا التاريخية التي تتمحور إشكالياتها حول مسألة الاختراق الاستعماري للمجتمع التقليدي بالحضنة والوسائل التي أدت إلى بروز مظاهر عديدة في تحول المجتمع الريفي لبلاد الحضنة عن أطره التقليدية، اعتمادا على استقراء الوثائق الأرشيفية لفترة الاحتلال ما بين 1863-1954. وهذا يجرنا إلى طرح التساؤلات الآتية: كيف كان واقع المجتمع الحضني ؟ وما هي أبرز التحولات التي طرأت على المجتمع والقبيلة من جراء السياسة الاستعمارية؟

1. المجتمع بالحضنة بين الموروث التقليدي وتسلط السياسة الاستعمارية:

المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية الأخرى مر بمراحل عديدة منذ فجر التاريخ، أي من المجتمع الأموسي الطوطمي إلى مجتمعات القنص الترحال، ليصل إلى مجتمع الرعي والزراعة والاستقرار. ولإعطاء صورة تقريبية عن ظاهرة التكوين الاجتماعي بمنطقة الحضنة والذي يعد من بين الظواهر الاجتماعية التي رصدتها العلامة ابن خلدون (ابن خلدون، العبر، 2003: 202)، الذي يعد أول عالم أسس لعلم الاجتماع، وكذلك عالم الاجتماع الفرنسي بورديو خلال القرن العشرين.

يمثل العرش عادة الخلية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى جانب الفرق التي تنتمي إليه سواء بالأصل أو المعاشرة والاحتماء أو بالإقامة، ويغلب منطق الجماعة على الفرد، العرش في هذه الحالة بمنطقة الحصنة يعتبر حقيقة ثقافية وعسكرية واقتصادية ملتزمة بالإحساس المشترك بالانتماء للجد المشترك أو ما عبر عنه ابن خلدون بالعصبية التي تظهر في إطار الصف (التحالف الذي يتكون من عرش أو مجموعة عروش أو فرق).

استمرَّ التنظيم الاجتماعي بالجزائر عامة و الحصنة بالأخص قبلها إلى غاية الاستعمار الفرنسي. فعندما احتلت فرنسا منطقة الحصنة منذ 1840، كان المجتمع منظماً تنظيمياً تقليدياً حاداً. أكدت الكتابات التاريخية على كون الوحدات التي ظلت تشكل بنية المجتمع الريفي في الجزائر قبل الاحتلال، سواء كانت ناطقة بالعربية أو البربرية، وسواء كانت خاضعة للسلطة العثمانية أو ناثرة عليها، هي في أصلها قَبَلية، واستمرت كذلك إلى بدايات القرن العشرين (BOURDIEU, 1953: 45-56). وبما أنَّ المجتمع الجزائري جزء من الفضاء الجيو-سياسي للمغرب فيمكن القول أنه ظلَّ إلى بدايات القرن العشرين، منظماً تنظيمياً قَبَلياً حاداً. فقد كان أكثر سَكَّان البلاد عبارة عن مجموعات من القبائل، وكانت الوحدة الاجتماعية في الريف، تتمثل في القبيلة. وكانت القبيلة تكبر بالتحالف أو الغزو حتى تغطي منطقة بكاملها، وتصبح قوة سياسية وعسكرية يُحسب حسابها. ومن هنا جاءت المقاومة العتيدة للاستعمار في منطقة الحصنة مثل مقاومة الحسن بن عزوز سنة 1840 ومقاومة محمد بوختاش 1860 ومقاومة أولاد ماضي 1864 ومقاومة المقراني 1871، وكان استمرار هذه المقاومات مرتبطاً أيضاً بهذا النوع من التنظيم.

عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو الذي درس جيداً منطقة الحصنة وحلل التنظيم القبلي من خلال عملية الإسقاط على عرش أولاد ماضي بالحصنة الغربية، عرف القبيلة بالحصنة بكونها اتحاداً فيدرالياً لمجموعة من الفرق، يزعم أفرادها أنَّهم ينحدرون من جدِّ واحد مشترك، ينسجون حول شخصيته الأساطير (BOURDIEU, 1980: 64). ولكن الواقع يبدو أكثر تعقيداً من هذه الصورة المبسطة. إذ يجب أن نترك جانبا أمر القرابة الدموية، ذلك أنَّ القبيلة، يقول بورديو، هي في حقيقتها تجمُّع سكاني متعدّد الأصول، أما شجرة النسب داخل القبيلة فهي مجرد محاولة بناء نظري بحث لا ينطبق على كل قبائل الحصنة مثل قبيلة أولاد دراج التي تضم فرقا لا تنتمي إليها إلا بالجوار أو الصحبة منها فرقة السوامع الكبيرة. وبناء على ما سبق تحليله، فإنه يبدو من المفيد لموضوعنا أن نطرح جانبا أمر القرابة الدموية في تعريف القبيلة الجزائرية. ذلك أنه في المناطق السَّهبية والصَّحراوية مثلاً نجد العائلات التي تكوّن القبيلة ترجع إلى أصول مختلفة، ويكون الاسم الذي يطلق على القبيلة-

غالباً- هو نفسه اسم فرقة من الفرق المكوّنة لها، والذي فرضته على العائلات والفرق الأخرى. كما أنه من النادر ظهور مثل هذا النوع من القبيلة في منطقة التّل ولا تظهر إلا في حالات ظرفية، عندما تتحد بعض العائلات لتحقيق أغراض معينة، كالاحتفالات التعبدية والحروب وما ينبغي أن نؤكد عليه - مجدداً- هو أن هذا النوع من التنظيم في منطقة التّل، داخل المجتمع الجزائري موضوع بحثنا، ظل محافظاً على طابعه القبلي، على امتداد القرن التاسع عشر وإلى بداية القرن العشرين. وقد ظلّت جميع القرارات الهامة تتخذ داخل هذا الإطار القبلي، الذي يعمل بدوره على حماية أفرادهِ.

المصادر المكتوبة والشفوية لا تعتبر أن سكان هذه المناطق (الحضنة) ينتمون إلى الجد المشترك باعتبار تواجد عدد من الفرق داخل العرش تختلف في الانتماء فمنها من ينتسب إلى الأشراف والبعض إلى الأجواد ومنهم من ينتسب إلى المرابطين. دعمت سلطة الاستعمار سياسة " فرق تسد " فعملت أولاً على قتل وحرق كل شيء في جبال الأطلس و الحضنة لأن الأهالي رفضوا الدخول في الطاعة. بالنسبة لهذه المسألة أود التأكيد على ملاحظة أن الفرنسيين ركزوا على العمق الثقافي وحاولوا ربط الفرنسية بالبربرية، وكأن البربر أقلية وتبنوا الدفاع عن هذه الأقلية. بينما الحقيقة أن المغرب كله بربر إضافة إلى هجرات بني هلال وبني سليم الذين جاءوا كذلك إليه.

المعروف أن الدراسات التي قام بها باحثو الإثنوغرافيا الكولونيالية لمجتمعات البربر من خلال عملهم الميداني أو التوثيقي أمثال كامبس (CAMPS,1920:320) أو غوتي (GAUTIER,1961:190) وغيرهما، أدت إلى توليد كم هائل من المعلومات حول ظاهرة التمييز بين القبائل وتكوينها الاجتماعي وخصوصياتها الحضارية. لقد عمل الاستعمار الفرنسي على اختراق ومحو الموروث التقليدي للمجتمع في الحضنة من خلال جملة من السياسات التي استهدفت المجتمع الجزائري برمته، وذلك انطلاقاً من المشروع الحضاري الذي أرادت فرنسا تحقيقه . وجد الهيكل القبلي وسلطة الجماعة وتوازن المجتمع الريفي بمنطقة الحضنة نفسه في وضع خطير بسبب السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف في البداية وبدرجة أساسية، مراقبة وتحرك البدو الرحل الذين اعتبروا عند الاحتلال عقبة كبيرة في مد السيطرة الاستعمارية على المنطقة، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف استعملت الإدارة الاستعمارية عدة طرق ووسائل، من أجل تحطيم البنية الاجتماعية القبلية وتثبيت البدو الرحل.

وقد ظلّت جميع القرارات الهامة تتخذ داخل هذا الإطار القبلي، الذي يعمل بدوره على حماية أفرادهم. ويضرب بورديو عرش أولاد ماضي بمنطقة المسيلة مثالا لذلك. إلا أن هذا التنظيم تعرّض لاختراقات الاحتلال منذ بداية تطبيق قانون المجلس المشيخي لسنة 1863 كما سنرى ذلك على منطقة الحضنة.

2. تحولات القبيلة في ظل الاحتلال بمنطقة المسيلة:

سبق عملية تقسيم عروش منطقة الحضنة إداريا، أي بعد تكوين البلديات المختلطة بإقليمها، قانون سينانوس كونسيلت 1863 الذي أحدث ما يمكن اعتباره عمليات جراحية في بنية المجتمع الجزائري عموما وأعراس المسيلة خصوصا (Sebhi, 1980: 105). ففكك روابط العرش الواحد وجزّاه إلى وحدات صغيرة، وعمل قانون إنشاء الملكية الخاصة على إبعاد علاقات التضامن والتكامل التي وجدت منذ قرون بين أفراد العرش الواحد كما عمل الاحتلال على إبداع تسميات جديدة لعروش جديدة مرتبطة بالمنطقة الجغرافية أو الوحدة الإدارية، أكثر من روابط الأصل أو الانتماء، كما عمل على إعادة ربط الجماعات إداريا بصفة تؤدي إلى مزيد من التباعد بينهما، وإلى التنقل والحركة (ACMM, B118) البعيدة عن الموطن بسبب العلاقة المباشرة لسلطة الإدارة الاستعمارية على السكان، ولعل الأمثلة كثيرة التي تبرز جوانب ومظاهر هذا التوجه الاستعماري بداية بعرش أولاد دراج الذي أعيد تقسيمه إلى عدة فرق منذ 1867.

وقد مرت السياسة الاستعمارية بالحضنة بمحطات هامة نذكر منها:

أ. تحطيم العرش أو القبيلة:

يعتبر قانون سناتوس كونسيلت 1863 سلاحا حقيقيا لتحطيم العروش تدريجيا في الجزائر بداية الاحتلال حيث تعرض على سبيل المثال في الجزائر في بداية تطبيقه عرش أولاد دراج وأولاد ماضي بمنطقة الحضنة وسط الجزائر إلى عمليات جراحية حيث قسما إلى عشرات الفرق والدواوير بين 1866 و 1904. حيث كان عرش أولاد دراج أول عرش خضع لعمليات سناتوس كونسولت منذ 1867 وأدى القانون إلى ظهور 33 فرقة وإلى 13 دوار كما قسمت مدينة المسيلة سنة 1868 إلى دواوين ومسيلة قسمت إلى الحضر والكراغلة كما قسم عرش أولاد ماضي سنة 1869 إلى 5 فرق.

جدول رقم 01: تقسيم عرش أولاد ماضي حسب قانون سيناتوس كونسولت (ACC, 1869)⁵⁶

اسم الدوار	عدد السكان 1869	الأراضي الزراعية	مساحة الدوار
أولاد سيدي حملة	1456 نسمة	9375 هكتار	70.000 هكتار
واد الشلال	1520 نسمة	6644 هكتار	20.837 هكتار
أولاد عبد الحق	914 نسمة	1806 هكتار	19.123 هكتار
البربري	732 نسمة	1420 هكتار	10.405 هكتار
أولاد معتوق	846 نسمة	2891 هكتار	10.379 هكتار
المجموع	5468 نسمة	22136 هكتار	130.744 هكتار ¹

ورغم هذا التقسيم فقد استطاع عرش أولاد ماضي أن يجمع تحت غطاءه فرقا اندمجت فيه وقويت باسمه الذي كان يعني الكثير بالنسبة للعروش المجاورة، فهو يعني السيادة وضمان الأمن والشرف والعزة، لذلك نجد فرقة أولاد سيدي حملة ورغم ارتباطها بشخصية وليها الصالح سيدي حملة إلا أنهم أكثر احتفاء وولاء لعرش أولاد ماضي الذي زاد نفوذه وسيادته على بلدية المسيلة المختلطة من خلال منح فرنسا سلطة القيادة لأعيانه على مختلف دواوير المسيلة. أما عرش أولاد دراج الذي يتوزع جغرافيا بين وادي القصب المسيلة ووادي بركة شرقا وينسب العرش إلى دراج بن سيدي عثمان الذي جاء من الغرب من الساقية الحمراء ووادي الذهب بإقليم وزان "الجبال" في القرن الثالث عشر مع صديقه سيدي احمد بوشلاق وأحمد بن يوسف حيث استقروا بالحضنة بعائلاتهم في 12 خيمة بعد أن أقاموا بمدينة مليانة فترة من الزمن قصد التعلم فقد قسم منذ 1869 إلى عدة فرق مرتبطة بعدة مناطق إدارية استعمارية عرفت بالدواوير .

⁵⁶ .A.C.C : Archives de Cadastre de Constantine.

جدول2: يمثل تقسيم أولاد دراج بعد تطبيق قانون سيناتوسكونسيلت 1867 وانفصال فرقة السوامع عنه (ACC,1867).

اسم الدوار	ع. السكان 1866	م. الأراضي الزراعية	عدد الجابادات	مساحة الدوار
المطارفة	1943 نسمة	6925 هكتار	336	17115 هكتار
أولاد ولهة	660 نسمة	7989 هكتار	103	16261 هكتار
البراكتية	684 نسمة	4397 هكتار	119	6010 هكتار
أولاد قسمية	561 نسمة	3500 هكتار	107	4899 هكتار
سلمان	619 نسمة	2771 هكتار	178	3357 هكتار
مرابطين الجرف	704 نسمة	1574 هكتار	47	2362 هكتار
ويتلان	274 نسمة	590 هكتار	41	1867 هكتار
أهل الدير	317 نسمة	733 هكتار	30	1341 هكتار
أولاد دهيم	603 نسمة	907 هكتار	51	1035 هكتار
المجموع	6371 نسمة	29338 هكتار	883	

نظرا للمشاركة القوية لعرش السوامع في مختلف محطات المقاومات المحلية ضد الاحتلال فقد كان العرش الأول الذي استهدف في تفكيك وحدته القبلية بحيث تم تقسيم قبيلة السوامع الكبيرة إلى دواوير منذ 1863 :

دوار بئر العانات الذي ضم 1253 نسمة وحددت له مساحة 20906 هـ ودوار بوجمادو الذي ضم 1054 نسمة وحددت له مساحة 22794 هـ.

وقد حاولت لجنة السناتوس كونسولت أن تقترح تجميع كل من أولاد دهيم ومرابطين الجرف وأولاد سلمان وأهل الدير ضمن إسم أولاد عدي الظهارة وكل من الطلبة أو ما تعرف بكدية ويتلان وأولاد عدي لقبالة وحددت مساحة العرش حسب القانون 54.409 هكتار وكل هذه التقسيمات اعتبرت مرحلة حاسمة نحو تفكيك النسق الاجتماعي التقليدي لسكان الحضنة الغربية. لقد كان قانون وارني Warnier القانون الثاني لتفكيك الملكيات الجماعية (العرش) التي تحولت إلى ملكيات خاصة فردية غير متساوية وغير عادلة لسكان الحضنة الغربية لأنه بظهور الاختلاف في الملكية العقارية بدأت الفوارق الاجتماعية تظهر وتؤدي الحالة إلى عرقلة حركة البدو والرحل وتقلص الأرض المشاعة للكأ وأن من نتيجة ذلك تقلص التضامن الجماعي وبروز طغيان المصلحة الفردية على مصلحة الجماعة أو العرش كما كان في السابق والاندماج في محيط المعاملات الربوية والمادية التي جاء بها الأوروبيون واليهود.

ب. نهاية التكامل بين أفراد العرش:

كانت سنة 1870 محطة تاريخية في ظهور الحركة الاستيطانية لمناطق التل الجزائرية ومن بعدها السفوح والسهوب وبدأت قصة جديدة للفلاح في أرض الحضنة حيث يحاصر بين الاستيطان من جهة وبين الزيادة البشرية للمنطقة فالأراضي المشاعة التي كانت تجوبها المواشي تقلصت كثيرا وأصبح من الصعب تنقلها والنتيجة انه خلال 40 سنة بعد 1870 أي 1910 تقلصت المواشي من 200 ألف رأس إلى 100 ألف رأس بعدما كان تطور لاقتصاد الزراعي على حساب تربية المواشي من عوامل تقلص المواشي سبب الاستقرار بالأرض والتحول نحو خدمة الأرض بعد تقسيمها بين الأفراد وكان لظاهرة الاستقرار نمو سريع للمباني أو الأكواخ وتقلص عدد الخيام التقليدية وتزايد حركة بناء أكواخ بين 1920-1936 والتي لم تكن موجودة قبل الاحتلال الفرنسي إلا في نطاق ضيق مثل الحواضر القديمة كمدينة المسيلة. ويذكر ديبوا (DESPOIS, 1953: 355) في كتابه الحضنة انه في سنة 1952 اختفت الخيم تقريبا من الحضنة الغربية سبب التحول في نمط السكن وحتى في المناطق الرعوية تقلصت بشكل كبير الخيم لتحل محلها المباني والأكواخ ولم تعد الخيم تمثل إلا نسبة 40 بالمائة من مجموع المساكن الموجودة بالحضنة الغربية في سنة 1911 في الوقت الذي كانت فيه هي المسكن الأساسي عند بداية

الاحتلال وقد تضاعفت عملية تكوين مباني الأكواخ على حساب الخيم عقب الحرب العالمية الثانية لتصل نسبة الخيم 19 بالمائة من مجموع المساكن. ومن جهة ثانية يظهر تحول آخر في إطار انتقال نمط حياة العشابة الرحل إلى عمال إجراء مرتبطين بالأرض وكانت حركة الانتقال للبدو قبل الاحتلال تتم بالانتقال وراء الكأ بين سفوح الحضنة وأراضي التل شتاء وصيفا ومنذ بداية القرن العشرين بدأ التحول الهام بانتقال البدو الرحل إلى بدو رحل عمال زارعين في إطار نشاطات ثانوية كما أن التوسع الذي حصل في زراعة الحبوب على السفوح العليا للحضنة الغربية أدى في البداية إلى توفر فرص العمل لكن في المقابل أدى إلى تقلص الثروة الحيوانية.

ج. القطيعة مع مبادئ التنظيم الاجتماعي للريف الجزائري :

المتتبع لتاريخ أزمة البدو الرحل بمنطقة الحضنة نلخصه في تدهور نمط الإنتاج التقليدي من خلال سيطرة سوق الرأسمالية عليه ونستطيع القول أن البدو الرحل تم القضاء عليهم بمرحلتين زمنيتين:

1. من جهة بعملية تحول وسائل الإنتاج من أيدي البدو الرحل مربي المواشي إلى فائدة المستوطنين الأوروبيين
2. من جهة ثانية تأثير عملية التنمية والتطور الحاصل في قطاع تربية المواشي وشروط مراحله في إطار السوق الجديدة المسيطرة (المرتبطة بالنفوذ والمرتببات وخصوصية وسائل الإنتاج سيطرة روح المادة على الروح التضامنية المعنوية التقليدية بظهور الانفرادية وهذا يمثل عامل التقدم الذاتي لعالم البدو الرحل).

وقسم عرش السوامع سنة 1890 إلى 4 فرق كبيرة هي اللوذاني، أولاد عبد الله الهجارس أولاد حديدان بعد أن فصل عن العرش الكبير أولاد دراج الذي تكون فيه، وتكونت مجموعة فرق صغيرة عن فرقة السوامع وهي: العسالة، الدرابلية، الزاردة، الخلووية، أولاد قمرة، لجعادية، الزوارق، المرايش، أولاد رحال، أولاد عجابي⁵⁷ (ACMM, Boite 127). وبعد أن كانت أراضي العرش مشاعة بين سكان أولاد دراج بصفة عامة فقد حددت الإدارة الاستعمارية أراضي السوامع في بوحامادو بعد أن قسمت فيما بين هذا العرش الأراضي التي يفصلها واد بوحامادو عن الفرق الأربعة الرئيسية (ACMM, B.188) في حين فصلت منطقة بئر العانات التي يقطنها أولاد غنام وكونت لها إدارة منفصلة وقسمتها إلى فرق صغيرة باسم أولاد غنام وكركست بذلك سياسة التفرقة بين هذه الفرق وفرقة سوامع بوحامادو باعتبار إن أولاد غنام لم يجاروا إلى جانب المقراني الذي وقفت بجانبه بقية عناصر السوامع خصوصا أولاد عبد الله.

⁵⁷. A.C.M.M : Archives de la Commune Mixte de M'sila.

إن هذا التقسيم الجديد للعرش استهدف المرحلة النهائية في تخطيط البنية الاجتماعية وإعاققة استمرار الانسجام بين السكان كما أن قانون واري 1873 استكمل بمنطقة المسيلة عملية التفكيك بتحويل ملكيات العروش الجماعية إلى ملكيات فردية وحطم بذلك المجتمع التقليدي وأفرز ظهور هيكل غير متوازن للملكيات، وتكوين فوارق عقارية ينجر عنها فوارق اجتماعية، ومن خلال ذلك بداية حرمان العالم الريفي من نمط تربية المواشي بإقليم منطقة المسيلة السهبي كما أفرزت هذه التحولات واقعا جديدا بعيدا كل البعد عن عقلية الإنسان المحلي المبنية على التآزر والتضامن والانسجام.

كما أدت عمليات إنشاء مركز الاستيطان الأوربي بالمسيلة واحتوائه على النصب الأكبر لمياه وادي القصب، إلى انهيار عمل التكامل الاجتماعي منذ 1870 بحيث امتلك المعمرون الأراضي الواسعة للسهول الشمالية وأصبحت لهم عقود سلمت لهم من قبل واري Warnier نفسه (ACMM, B.127)، وبدأت بذلك قصة تهجير الملكية العقارية للفلاح لمنطقة الحضنة، والذي تحول إلى إنتاج الزراعات المعاشية الضعيفة المردود بعد أن حوَصر بين ظاهرتي الاستعمار والانفجار السكاني (SEBHI, 1980:108).

والجديد في السياسة الاستعمارية بمنطقة الحضنة هو تلك الإجراءات القانونية التي أعاقَت تحرك الإنسان والحيوان في محيطه الطبيعي، بعد تحديد الملكيات ومنع مرور المواشي أو رعيها في الأراضي التي كانت من قبل أراضي عرش، وانتقلت إلى الدومين أو الكومينال أو الخواص، وهذه الإجراءات أدت إلى تحويل مستوى الإنسان بصفة عامة من إنسان ميسور إلى مزارع صغير، ومرب صغير للمواشي قرب المناطق الفيضة القليلة. وأدت العملية ككل إلى تفجير المجتمع الحضني بعروشه بعد نمو ظاهرة الاستقرار للبدو غير المألوفة، فقد بدأت العمليات الأولى للاستقرار منذ انتصاب الإدارة المدنية بالمسيلة 1885 وارتفعت بين سنة 1911 حيث تم إحصاء 9192 مسكن مقابل 5797 خيمة ليرتفع عدد المساكن على حساب الخيم التي لم تعد تمثل سنة 1936 إلا 19.5% من المجموع (SEBHI, 180:105, 111)، بعد أن كانت هي المسكن الأساسي لسكان ريف منطقة الحضنة قبل الاحتلال.

واستهدفت فرنسا من خلال هذه التقسيمات إيجاد وحدات جديدة هي الدواوير المنبثقة عن العرش الواحد وأن تجعل منها واقعا حتميا بعد عملية التهديم الاجتماعي التي جاء بها قانون سناتوس كونسولت 1863 كما أن

هدف هذا التقسيم هو القضاء التدريجي على الرابطة القوية التي كان يتمتع بها العرش وأفراده من خلال الفرق والعائلات.

فمنطقة الحضنة المشتهرة بتربية المواشي أكثر من الزراعة وبالتنقل والحركة أكثر من الاستقرار، كان الدوار بها نتاجا كولونياليا لتجميع أفراد الفرق والعرش المجزأ، لمنعها من مواصلة نشاطها الرعوي من جهة، وللسماح للمعمرين الجدد بالتوسع في الأراضي الخصبة التي سوف يستقبل فيها أهل الدوار كعمال موسمين عندهم (ACMM, B.225).

إن هؤلاء العمال الذين تحولوا إلى أجراء لم تعد لهم أراض بعد أن تحولت إلى الدومين أو أملاك الدولة الفرنسية وأدى هذا التحول إلى تفكير الأهالي الذين باعوا أملاكهم للمحتكرين الجدد خصوصا اليهود منهم. إن الشيء اللافت للنظر في هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي لسكان منطقة الحضنة هو ذلك التراجع الكبير لروح الجماعة وبروز الروح الفردية خصوصا بعد انقسام العائلات، وتزايد اهتمام الرجل بأفراد عائلته على حساب أفراد العرش الذي كان ينتمي إليه ويحميه في ظل تحول السلطة إلى المحتل الجديد.

3. تفكيك القبيلة وبروز الدوار بمنطقة الحضنة:

كانت سنة 1870 محطة تاريخية في ظهور الحركة الاستيطانية لمناطق التل الجزائرية وإقليم منطقة الحضنة، ومن بعدها السفوح والسهوب، وبدأت قصة جديدة للفلاح في أرض المسيلة حيث يحاصر بين الاستيطان من جهة وبين الزيادة البشرية من جهة أخرى. فالأراضي المشاعة التي كانت تجوبها المواشي تقلصت كثيرا وأصبح من الصعب تنقلها والنتيجة أنه خلال 40 سنة بعد 1870 أي 1910 تقلصت المواشي من 200 ألف رأس إلى 100 ألف رأس (DESPOIS, 1964:188) ويعتبر تطور الاقتصاد الزراعي بإحداث المكننة الفرنسية على حساب تربية المواشي من عوامل تقلص المواشي وتحول الرعاة نحو خدمة الأرض بعد تقسيمها بين الأفراد وكانت لظاهرة استقرار الرجل نتائج سريعة في عملية النمو السريع للمباني أو الأكواخ وتقلص عدد الخيام التقليدية. لقد تزايدت حركة بناء الأكواخ بين 1920-1952 على حساب الخيم في منطقة الحضنة حيث يقدم الجغرافي الفرنسي ديبوا في كتابه المسيلة أن الخيم تقريبا اختفت من منطقة المسيلة سنة 1952 بسبب التحول في نمط السكن (A.C.C, B.1937)، وحتى في المناطق الرعوية تقلصت الخيم بشكل كبير لتحل محلها المباني الهشة الشبيهة بالأكواخ. ولم تعد الخيم تمثل إلا نسبة 40 بالمائة من مجموع المساكن الموجودة بمنطقة المسيلة في سنة 1911 في

الوقت الذي كانت فيه هي المسكن الأساسي عند بداية الاحتلال(1910:1205 B.O.G.A.⁵⁸). وقد تضاعفت عملية تكوين مباني الأكواخ على حساب الخيم عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية لتصل نسبة الخيم 19 بالمائة من مجموع المساكن سنة 1939.

ومن جهة ثانية يظهر تحول آخر في إطار انتقال نمط حياة العشابة الرحل إلى عمال أجراء مرتبطين بالأرض، وكانت حركة الانتقال للبدو قبل الاحتلال تتم بالانتقال وراء الكأ بين سفوح المسيلة وأراضي التل في نواحي الهضاب العليا السطيفية والسهول القسنطينية شتاء وصيفا ومنذ بداية القرن العشرين بدأ التحول الهام في اختفاء الروابط والعلاقات التي وجدت منذ مدة بين أهالي منطقة المسيلة و أهالي التل بانتقال البدو الرحل في منطقة المسيلة إلى عمال زراعيين أو إجراء مستقرين، في إطار نشاطات ثانوية، كما أن التوسع الذي حصل في زراعة الحبوب على حساب تربية الماشية و الرعي في السفوح العليا للحضنة الغربية أدى في البداية إلى توفر فرص العمل لكن في المقابل أدى إلى تقلص الثروة الحيوانية (A.C.C, rap. An.1937).

المتتبع لتاريخ أزمة البدو الرحل في منطقة الحضنة يلخصه في تدهور نمط الإنتاج التقليدي من خلال سيطرة سوق الرأسمالية عليه ونستطيع القول أن البدو الرحل تم القضاء عليهم بمرحلين زمنيّتين:

1. من جهة، بعملية تحول وسائل الإنتاج من أيدي البدو الرحل مربّي المواشي إلى فائدة المستوطنين الأوربيين والتجار اليهود المتمركزين في مراكز الاستيطان بالمسيلة، بوسعادة وسيدي عيسى .
2. من جهة ثانية، تأثير عملية التنمية والتطور الحاصل في قطاع تربية المواشي ومراحل تطوره في إطار السوق الجديدة (المرتبطة بالنقود والمركبات وخصوصة وسائل الإنتاج) إلى سيطرة روح المادة على الروح التضامنية المعنوية التقليدية وظهور الانفرادية وهذا يمثل عامل التهديم الذاتي لعالم البدو الرحل.

سبقت عملية تكوين للإدارة المدنية بمنطقة المسيلة فترة احتلال قاربت نصف قرن، ساهمت خلالها عناصر الاحتلال العسكرية في استخلاص حقائق المنطقة الطبيعية والاجتماعية لتوظيفها في سياستها المستقبلية التي تصب في تشجيع المعمرين للاستيطان كمعمرين، بامتلاك الأراضي وتوفير اليد العاملة الأهلية، التي توقف نشاطها الرعوي بفعل سياسة التفكيك والتقسيم الاجتماعي (ADDI,1985:48).

⁵⁸.B.O.G.A: Bulletin Officiel du Gouvernement d'Algérie.

ومركز الاستيطان الفرنسي بالمسيلة قد تم إنشاؤه منذ 1912 بعد أن خصصت الإدارة مجموع 24 قطعة تتراوح مساحتها ما بين 62 و 128 هكتار لكل واحدة للبيع ثم تجمعت القطع في 9 قطع للمعمرين التسعة (A.C.M.M, B.127)

كان ارتباط التجارة بالريف المحيط بها كبيرا، من حيث التبادل الاقتصادي والمنافع أو العلاقات الاجتماعية والتي ظلت المدينة مركزا لها، وبقيت الموطن الوحيد للتظاهرات الدينية وأحداثها، والسوق الهام للمواشي والسلع، ومساجدها العتيقة قبل المصلين أيام الجمعة، لكن لم يستمر هذا الدور بعد تكوين البلدية المختلطة، كما تحافظ المدينة على انسجامها، ووظيفتها الإقليمية في ظل المعطيات الجديدة.

إن مركز المسيلة كمركز حضاري إسلامي بدأ يفقد أهميته بالنسبة للأهالي منذ الشروع في تطبيق قانون سناتوس كونسولت على عرش المسيلة 1886 حيث قسمت أراضي البلدة إلى أصناف ثلاثة، علما إن مدينة المسيلة معظم أراضيها أملاك خاصة متوارثة منذ قرون، وقد استهدفت السلطة الاستعمارية الأراضي الخصبة المسقية التي كانت بحوزة الأهالي، لذلك عمدت إلى مصادرتها وتعويض الأهالي بأراضي الدومين ذات النوعية الرديئة.

الخاتمة:

هذه بعض أوجه تحولات المجتمع التقليدي لمنطقة الحضنة عقب الاحتلال الفرنسي وما صاحبه من ممارسات تسلطية وسياسات استعمارية أرادت أن تجعل المجتمع الأهلي وسيلة لخدمة المستوطنين الأوربيين والاقتصاد الفرنسي، ولا شك في أنها تركت بصمات عميقة في هيكل القبيلة والعرش بالحضنة كما أدخلت أنماطا جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والتي خلقت بدورها نموذجا ثقافيا وفكريا جديدا على المنطقة عمق من مأساة السكان في ظل سيطرة المعمرين الجدد وامتلاكهم أحصص الأراضي المصادرة ومياه السقي وسدودها.

الأرشيف:

1. Archives de Cadastre de Constantine (A.C.C). Procès verbal, M'Sila, n° 170, Souama 173.
2. Archives du Département de Constantine (A.D.C.). Rapport de l'administrateur de M'sila année 1937.
3. Archives de la Commune Mixte de M'sila (A.C.M.M.). Boites 118, 127, 188.
4. Bulletin Officiel du Gouvernement d'Algérie (B.O.G.A.). Année 1905.

المصادر و المراجع الأجنبية:

1. ADDI, L'houari. L'Algérie précoloniale. Alger : E.N.A.L, 1985.
2. BOURDIEU, Pierre. Sociologie de l'Algérie, Paris : PUF, 1980. pp45-56.
3. CAMPS, Gabriel. L'islamisation de l'Afrique du Nord : Les siècles obscurs du Maghreb. Paris: Payot, 1927.
4. CAMPS, Gabriel. Aux origines de la Berbérie : Monuments et rites funéraires proto historiques. Paris : Arts et Métiers graphiques, 1962.
5. DE GALLAND, Charles. Excursion à Boussaâda et M'sila. Paris: Edition Paul Ollendorf, 1893.
6. DESPOIS, Jean. L'Afrique Blanche. 1. L'Afrique du Nord. Paris, P.U.F., 1949.
7. DESPOIS, Jean. Le Hodna (Algérie). Paris : P.U.F., 1953.
8. DESPOIS, Jean. Le Djebel Ousselat, les Ousseltya et les Kooub. Cahiers de Tunisie, 1959.
9. DESPOIS, Jean et RAYNAL, René. Géographie de l'Afrique du Nord. Paris : Edition Payot, 1964
10. DESPOIS, Jean. La répartition de la population en Algérie, Annales. Economies, Sociétés et Civilisations. 15^e année, n° 05, 1960, pp.214-226. Développement de l'utilisation des terres de l'Afrique septentrionale. « Histoire de l'utilisation des terres des régions arides », Paris, U.N.E.S.C.O., 1961.
11. DESPOIS, Jean. Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest (en collaboration avec René RAYNAL). Paris, Payot, 1967.
12. Gautier, (E.F) : Le Passé de L'Afrique du nord, Paris, 1937
13. NACIB, Youcef. Culture Oasienne, Boussaâda : Essai, d'histoire sociale. Alger: E.N.A.L, 1986.
14. SEBHI, Salim. Mutation du monde rural : Le Hodna. Alger: OPU, 1980.

المصادر و المراجع العربية:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت (لبنان): دار الكتب العلمية، 2003.
2. بيرم، كمال. الاحتلال الفرنسي والمقاومة الشعبية بالحضنة. الجزائر: دار ميم للنشر، 2012.